مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:03-العدد:01-/جوان-2025
ص ص 31-43
OEB Univ. Publish. Co.

الشركات الناشئة والأدوار الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين: التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي

The Economic Roles of Startups in the 21st Century: Sustainable Development and the Digital Economy

أ.د.عبد الوهاب محمد الشناوي [1]

[1] الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية (مصر)، Shenawy_am@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/15 تاريخ قبول النشر: 2025/05/25 تاريخ النشر: 2025/06/01

الملخص:

هدف البحث إلى تبيان الأدوار الاقتصادية للشركات الناشئة في القرن الحادي والعشرين على صعيد التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي، حيث أصبح هذا النوع من الشركات يشكل محركا حقيقيا لاقتصاد أي دولة ويمكن من التغلب على العقبات البنيوية فيه والأزمات الاقتصادية، وبالتالي له قدرة أكبر على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

بين البحث أهمية التوجه للشركات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي، نظرا لسرعة الإنشاء وقلة التكاليف وبساطة الهيكل التنظيمي، ومحدودية الهيئات الإدارية، وصغر المبالغ المالية المطلوبة للتنفيذ، ووجود السوق القادرة على استيعاب المنتجات الصديقة للبيئة، ما يمنحها أن تكون بمثابة دعامة أساسية للتنمية المستدامة في السنوات المقبلة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحول رقمي عميق على نحو واسع مدفوعا بالتطور التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: شركات ناشئة، تنمية مستدامة، اقتصاد رقمي.

تصنيف JEL : F63، L26، M13.

Abstract:

This study aimed to clarify the expected roles of startups in The 21st century in the field of Sustainable Development and digital transformation. These institutions are a driving force behind the country's economy and enable it to overcome structural obstacles and economic crises, thus providing a greater capacity to achieve its economic and social goals. The study concluded that it is important to turn to startups to achieve economic diversification and digital economy, given their rapid establishment, low costs, and small financial requirements for implementation. Furthermore, the presence of a market capable of absorbing these products makes them a pillar of Sustainable Development and digital economy, which The 21st century will embrace in the coming years.

***Keywords**: Startups, Sustainable Development, Digital Economy.*
Jel Classification Codes: F63 ،L26 ،M13.

***المؤلف المرسل:** أ.د.عبد الوهاب محمد الشناوي ، Shenawy_am@yahoo.com

1-مقدمة:

في خضم عالم يشهد نمو رهيب في استغلال الثروات والموارد الطبيعية وما نجم عنه من تهديدات تواجهها البشرية جمعاء، واستنزاف للموارد الطبيعية المتواجدة على ظهر هذا الكوكب، أضحت التنمية المستدامة تحديا هاما، أين تسعى دول العالم الثالث إلى تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والتي تتطلب توافر مجموعة من العوامل المساعدة ومن بينها نوعية المؤسسات التي يشترط أن تتميز بالابتكار والإبداع اللذان يعدان جوهر التنافسية وقائد التنمية في ظل ما شهده العالم من تحولات كبيرة في مجال الابتكار والتكنولوجيا الرقمية التي أضحت من الموارد الأساسية في عملية التنمية، حيث تمكن من إعادة تنظيم البنى الاقتصادية، استحداث أساليب جديدة لممارسة الأعمال التجارية، زيادات هائلة في الإنتاجية وقنوات أكثر للتوزيع وتقديم منتجات وخدمات ذات طابع رقمي مبتكر تتماشى ورغبات الزبائن وتوقعاتهم المستقبلية، كما تساهم في إيجاد أسواق جديدة في وقت قياسي ووجيز، ولتتحقق التنمية المستدامة ينبغي الاعتماد على الوحدات الإنتاجية الصغيرة أو المصغرة، خاصة المبتكرة منها أو ما يسمى بالمؤسسات الناشئة فهي تعتبر من أهم محركات التنمية وإحدى الدعامات الرئيسية لاستدامتها وتتميز بالحداثة وسرعة النمو كما تمتلك القدرة على إيجاد الحلول للمشاكل السوقية والاقتصادية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وقد أشارت أبحاث أجريت على المؤسسات الناشئة الأوربية من طرف معهد ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات العائلية بألمانيا *EMF institut* إلى أن هذا النوع من المؤسسات يؤدي دورا مهما للغاية في تطوير الاقتصاد الرقمي وتشجيع الابتكار وركيزة مهمة في التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

فيما تتمثل الأدوار الاقتصادية المنتظرة من الشركات الناشئة على صعيد التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضية الآتية:

ينتظر من الشركات الناشئة أن تساهم في ابتكار منتجات صديقة للبيئة وتنوع مجالات الاستثمار وتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

منهج وتقسيمات الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم المفاهيم المرتبطة بالشركات الناشئة، التنمية المستدامة والتحول الرقمي، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول لمراجعة الأدبيات وعرض الدراسات السابقة؛ بينما يخصص المحور الثاني لتوضيح علاقة الشركات الناشئة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي.

2-مراجعة الأدبيات:

2-1-مفهوم الشركات الناشئة:

وفقا للقاموس الإنجليزي "كامبريدج" تعرف الشركة الناشئة على أنها: "مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون الشركة الناشئة من كلمتين Start التي تشير إلى فكرة الانطلاق و up التي تدل على فكرة النمو القوي (سلخ، 2021، صفحة 172)، بينما تعرف الشركة الناشئة في القاموس الفرنسي بأنها: "تلك الشركات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة" (مزيان، 2021، صفحة 31)**.** هذا ويعرفها "Paul Graham" في مقاله الشهير حول النمو على أنها: "شركة صممت لتنمو بسرعة" (بودالي، 2021، صفحة 80)، وحسب "Eric Ries" أحد منظري مفهوم الشركة الناشئة فيعرفها بأنها: "كيان بشري صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة" (بن.عياد، 2022، صفحة 159).

وبناء على التعاريف السالفة الذكر، يمكننا وضع تعريف للشركات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا، كما تتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

2-2- مفهوم التنمية المستدامة:

في 25 سبتمبر 2015، تبنت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030م، وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتمية المستدامة، تشتمل هذه الخطة على مجموعة جديدة من الأهداف: 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 غاية للقضاء على الفقر وحماية النبات، وضمان الرفاه للمجتمع، حيث تسعى هذه الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال

لما عجزت عن تحقيقه، كما تتسم أيضا بتكاملها ووحدتها، وموازنتها للأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. (بوشوش، 2022)

لقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى سنة 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (بوطرفة و نصرة، 2022، صفحة 975).

وعرفت في تقرير " اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التنمية المستدامة عام 1987، بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (لطفي، 2023، صفحة 219)

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (البريدي، 2015، ص 51).

كما تم تعريفها على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (سميحة، 2020)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة لإشباع حاجيات الجيل الحالي وتحقيق السلامة البيئية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق الاكتفاء وتلبية حاجياتهم.

كما يمكن استخلاص جملة من الخصائص، نلخصها فيما يلي: (لعلام، 2016)

- مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- المحافظة على البيئة والمحيط الطبيعي بكل محتوياته.
- الاهتمام بالجانب البشري كمحور أساسي في العملية التنموية، وتلبية احتياجاته الأساسية بما يحفظ له كرامته ومعيشته خاصة للفقراء.
- إعطاء الحق لكل أفراد المجتمع في المساهمة في التنمية وإدراك الجميع في اتخاذ القرار وفقا لتنوع خصوصية المجتمعات من الناحية الثقافية والدينية والحضارية.

2-3- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

في هذا السياق سنحاول إماطة اللثام عن الخلفية النظرية للاقتصاد الرقمي الذي أعاد تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي بشكل كبير، حيث امتد تأثيره من سلوك المستهلكين الفرديين إلى تغيير هيكل صناعات بأكملها، هذه المكانة التي اكتسبها الاقتصاد الرقمي دفعت الأكاديميين للاهتمام به و محاولة فهم تعقيداته، وهو ما أدى إلى توسع الأبحاث و تشعبها في هذا المجال.

استعمل مصطلح الاقتصاد الرقمي لأول مرة من طرف (Tapscott, 1995) في كتابه "الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية" :(The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence)، و قد عرف الكاتب الاقتصاد الرقمي على أنه: "شبكة عالمية من الأنشطة الاقتصادية التي تتضن تفاعلات مهنية من خلال المعاملات التجارية التي تتم عن طريق تكنولوجيات الإعلام والاتصال" (Meyer et al., 2023, p. 4)، ليتناول بعده العديد من الباحثين هذا المفهوم واختلفوا في تسميته، فمنهم من سماه اقتصاد الانترنت، ومنهم من أطلق عليه تسمية اقتصاد المعرفة أو اقتصاد المعلومات. (غراية، 2019، صفحة 268)

على العموم، إن اختلاف التسمية يعكس عدم وجود تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، فقد عرف على أنه: "ربط للشبكات ومن خلالها الأشخاص باستخدام التكنولوجيا مما ينتج عنه تدفق للمعلومات" (Awli & Lau, 2023,p. 2)، كما عرف على أنه: "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد الوطني والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما". (فنور، 2023، صفحة 7)

هذا وعرف الاقتصاد الرقمي على أنه: "الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة، والقائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة" (عبد الرحمن، 2022، صفحة 1445).

3- علاقة الشركات الناشئة بالتنمية المستدامة والتحول الرقمي:

1-3- علاقة الشركات الناشئة بالتنمية المستدامة:

وفقا لدراسة "Georges Azema **(2022) " بعنوان:" Le rôle des start-ups dans l'économie moderne**"، وهو مقال ضمن مجلة "Revue de l'OFCE" تناولت الدراسة موضوع

الشركات الناشئة وتأثيرها العميق في الاقتصاد الحديث كمحرك للابتكار والنمو الاقتصادي في مختلف القطاعات من تمويل وصحة إلى التعليم والبيئة إذ أنها تساهم في جذب الاستثمار، توفير فرص العمل، استخدام أكثر كفاءة للموارد، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، التكيف مع التحديات الاقتصادية الجديدة وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية متجاوزة في كثير من الأحيان الشركات الكبيرة من حيث التوظيف مما يساهم في اقتصاد أكثر استدامة، ويمتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من الاقتصاد، حيث تؤثر في المجتمع وثقافته وتحفز روح ريادة الأعمال في أفراده ونشر أنماط استهلاك جديدة له، كما تلعب حاضنات ومسرعات الأعمال دورا رئيسيا في دعم الشركات الناشئة وأيضا في التحول الرقمي للاقتصاد فهي تساعد في تسريع اعتماد التقنيات الجديدة من قبل الشركات والمستهلكين، كما تخلق الشركات الناشئة الكفاءة من خلال التجارة الإلكترونية، مما يساعد المنتجات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة في كل من الأسواق المحلية والعالمية. كما تقدم الشركات الناشئة البنية التحتية والابتكار الذي يسد الفجوات الموجودة، علاوة على ذلك الشركات الناشئة تساعد أصحاب المصلحة على التعامل مع القضايا البيئية من خلال تقديم الابتكارات التكنولوجية. فغالبا ما تبتكر هذه الشركات تقنيات أو منتجات أو خدمات جديدة تلبي الاحتياجات غير الملباة أو توفر فرصا جديدة في السوق، تساعد هذه القدرة على الابتكار في استخدام أكثر كفاءة للموارد، تحفيز المنافسة ودفع الشركات القائمة إلى إعادة اختراع نفسها، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وحسب دراسة "Bentenbi CHAIB DRAA TANI " **(2023) بعنوان:" The Role of Startups and Innovation Hubs in Sustaining Economic Growth in the Digital Economy**" وهو تقرير ضمن "the Global Startup Ecosystem Report 2023 " يستكشف هذا المقال كيف تساهم الشركات الناشئة ومراكز الابتكار في النمو الاقتصادي المستدام، وقد أوضح هذا المقال أن الاقتصاد العالمي شهد في العقود الأخيرة تحولا عميقا في المعطيات الرقمية والتقنية والمعلوماتية وانتشار شبكة الإنترنت ومواقع الويب التجارية وغيرها على نحو واسع مدفوعا بالتطور التكنولوجي، حيث اقتحم الاقتصاد الرقمي العالم بأسره وما صاحبه من تقنيات، وأصبح مطلبا جوهريا في هذا العصر لمواكبة التسارع المضطرد لتطور التقنية بمختلف فروعها، والحفاظ على استدامة الأعمال وقدرتها على المنافسة ورفع الغموض عن بيئة الأعمال ما يسمح للمؤسسات باتخاذ قرارات مثلى في أسرع وقت، كما أن التقنيات الرقمية بطبيعة الحال في تحول متسارع ومستمر، والأفراد والشركات والحكومات تعيش وتتفاعل وتعمل وتنتج بشكل مختلف عن الماضي.

وأشارت الدراسة إلى أن الخبراء في تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال، يرون أنه كلما كان للشركات الناشئة محيط بيئي يساهم في تطورها يزيد في طريقة استهداف الأفراد عبر المنصات الرقمية إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالسوق والاقتصاد، وأن الوظائف الموجهة للزبائن مثل (الاتصالات، الإعلانات، التسويق، تجارة، خدمات الزبون) قد تحولت رقميا بشكل كلي بفضل التكنولوجيا، فالتحول الرقمي يمس عدة جوانب داخل المؤسسة ويؤثر على مختلف نشاطاتها ووظائفها، وقد أصبح ضرورة ملحة وقضية استراتيجية للشركات رغم بعدها التقني لكون نجاح ريادة الأعمال اليوم أصبح يتطلب تحولا رقميا يركز على العميل من خلال التوسع والانتشار والوصول إلى أكبر شريحة من العملاء محليا ودوليا.

كما أوضحت الدراسة أن للشركات الناشئة أيضا دورا حاسما في توفير فرص العمل إذ تشير التقارير والبيانات المختلفة لإدارة الأعمال الصغيرة (SBA) إلى خلق فرص عمل كبيرة من قبل الشركات الصغيرة، فعلى مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية، وفرت الشركات الصغيرة عددا كبيرا من الوظائف الجديدة، وهو ما يمثل ثلثي (2/3) جميع الوظائف الجديدة الصافية المضافة إلى الاقتصاد، علاوة على ذلك في فترة وباء COVID-19، شهدت الشركات الصغيرة نموا كبيرا في الوظائف، حيث استعادت العديد من الوظائف المفقودة خلال المراحل المبكرة من الوباء في قطاعات متطورة من التكنولوجيا والطاقة الخضراء والخدمات الرقمية، وغالبا ما يقدمون أجورا أعلى ومسارات وظيفية أفضل من القطاعات التقليدية.

وضمن هذه الدراسة تمت الإشارة إلى حالة للمراكز العالمية للابتكار وبالتحديد "وادي السيليكون وبانجالور" الذين يعدان منطقة لعمالقة التكنولوجيا والشركات الناشئة على حد سواء، وتزدهر من خلال نظام بيئي تكافلي يضم جامعات عالمية ورأس مال استثماري وثقافة ريادة الأعمال التي تدافع عن المخاطرة والابتكار، وقد ألهم نجاح وادي السيليكون أنظمة بيئية مماثلة على مستوى العالم، المعروفة بصناعة التكنولوجيا المزدهرة والمساهمات الكبيرة في الاقتصاد الهندي من خلال صادرات تكنولوجيا المعلومات والابتكار، وتسهل المراكز العالمية للابتكار التي غالبا ما تصبح مراكز للتعاون الدولي جذب المواهب والاستثمار من جميع أنحاء العالم، ولا تعزز هذه الشبكة العالمية الاقتصاد المحلي فحسب، بل تساعد أيضا في نقل المعرفة والتكنولوجيات عبر الحدود؛ علاوة على ذلك تساهم هذه المراكز في التنويع الاقتصادي، إذ ومن خلال تعزيز الصناعات القائمة على الابتكار والتكنولوجيا، يمكن للبلدان أن تقلل من اعتمادها على الصناعات التقليدية، التي قد تكون عرضة للتحولات العالمية في أسعار السلع الأساسية أو اتجاهات التصنيع، وعلى سبيل المثال أدى تركيز دولة إستونيا على الابتكار الرقمي والحوكمة

الإلكترونية إلى تعزيز الاستقرار والنمو المستدام في اقتصادها وتوصف هذه الدولة حاليا بأنها واحدة من أكثر المجتمعات تقدما رقميا في العالم، ومع ذلك فإن الشركات الناشئة ماتزال تواجه تحديات مثل التمويل والبيئات التنظيمية والمنافسة في السوق عقبات كبيرة، وغالبا ما تتدخل الحكومات والقطاع الخاص لتقديم الدعم من خلال السياسات والتمويل والبنية التحتية مما يعزز النظام البيئي لهذا النوع من الشركات.

هذا ويضيف المتخصصون بشؤون التنمية أن العامل الرئيسي للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين ليس المال أو التكنولوجيا، وإنما الأفكار الريادية المبتكرة وأن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الابتكارية المتميزة وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم الشركات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي كما هو موضح فيما يأتي: (بوجلال و لواج، 2022، صفحة 154)

***على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي**: يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الشركات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة والذي يتمثل فيما يلي:

- **زيادة الناتج المحلي**: تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الشركات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن الشركات الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي، بشموله العديد من المنتجات البديلة والمكملة؛
- **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية**: تعمل الأعمال الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ونظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من الشركات تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها؛
- **تنويع الهيكل الصناعي**: تؤدي الشركات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إطلاق العديد من الشركات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على

تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها (بوجلال ولواج، 2022، صفحة 155)؛

- **خلق فرص عمل و إيجاد أسواق جديدة**: فالمؤسسين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها وهذا ما ينتج الفرصة لتوظيف ألاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم، وكذلك استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق؛

***على مستوى البعد البيئي**: والتي تعبر عن التزام إدارة الشركات بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات في ممارسة نشاطها الاقتصادي، وذلك من خلال:

- **الإنتاج الأنظف:** ويعرف على أنه التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية التلوث، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن إتلافها أو إهدارها، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج والملاحظ لطريقة الأخضر أنها تضفي مجموعة من المراحل على دورة حياة المنتج التي ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي؛
- **التسويق الأخضر**: بسبب تعرض التسويق الأخضر الحديث إلى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارستها التسويقية، بدأ الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للشركة، وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة؛ (بوجلال و لواج، 2022، صفحة 155،156)

- **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها**: أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات؛
- **إعادة تشكيل مفهوم المنتج** : يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادتها إلى الصناعة مرة أخرى، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير؛
- **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة**: يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو القريب منها، وهذا يعني أأن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن المنتج الأخضر؛
- **جعل التوجه البيئي أمرا مربحا**: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحويلهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا خاصة في المدى الطويل.

2-3- علاقة الشركات الناشئة بالاقتصاد الرقمي:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولا عميقا في المعطيات الرقمية والتقنية والمعلوماتية وانتشار شبكة الإنترنت ومواقع الويب التجارية وغيرها على نحو واسع مدفوعا بالتطور التكنولوجي، حيث اقتحم الاقتصاد الرقمي العالم بأسره وما صاحبه من تقنيات للتحول الرقمي، حيث جذب اهتماما كبيرا من قبل الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم، وأصبح تدريجيا المحور الجديد الذي تقوم عليه المنافسة بين الدول وأيضا بين الشركات، فقد أصبح مطلبا جوهريا في هذا العصر لمواكبة التسارع المضطرد لتطور التقنية بمختلف فروعها، والحفاظ على استدامة الأعمال وقدرتها على المنافسة ورفع الغموض عن بيئة الأعمال ما يسمح للشركات باتخاذ قرارات مثلى في أسرع وقت، كما أن التقنيات الرقمية بطبيعة الحال في تحول

متسارع ومستمر، والأفراد والشركات والحكومات تعيش وتتفاعل وتعمل وتنتج بشكل مختلف عن الماضي.

ويرى الخبراء في تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال، أنه كلما كان للشركات محيط بيئي يساهم في تطورها يزيد في طريقة استهداف الأفراد عبر المنصات الرقمية إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالسوق والاقتصاد، وأن الوظائف الموجهة للزبائن مثل (الاتصالات، الإعلانات، التسويق، تجارة، خدمات الزبون) قد تحولت رقميا بشكل كلي بفضل التكنولوجيا، فالتحول الرقمي يمس عدة جوانب داخل الشركة ويؤثر على مختلف نشاطاتها ووظائفها (مكي،2021، صفحة 2)، وقد أصبح ضرورة ملحة وقضية استراتيجية للشركات رغم بعدها التقني لكون نجاح ريادة الأعمال اليوم أصبح يتطلب تحولا رقميا يركز على العميل من خلال التوسع والانتشار والوصول إلى أكبر شريحة من العملاء محليا ودوليا (سلايمي جميلة و بوشي يوسف، 2019، صفحة 948)، لذلك اعتبر الباحثون أن التحول الرقمي من أكثر التحديات التي تواجهها الشركات بصفة عامة من حيث تكامل واستخدام التقنيات الرقمية، فالثورة الرقمية والمعلوماتية صاحبها الكثير من التطورات نتيجة لاستحداث تقنيات جديدة في مجال التسيير، الإنتاج والتسويق وهو الأمر الذي يساهم في تقديم منتجات وخدمات ذات جودة أعلى وبسرعة أكثر مقارنة بالطرق الأخرى، وقد شمل هذا التطور التكنولوجي تبسيط إنجاز العديد من المعاملات والاتصال السريع بالعملاء وربح الوقت والجهد اعتمادا على الأساليب الالكترونية الحديثة في تقديم المنتجات والخدمات أو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية وهو ما يتماشى وسمات وطبيعة نشاط الشركات الناشئة.

4-خاتمة:

حاولت هذه الدراسة إبراز الأدوار المنتظرة الشركات الناشئة في القرن الحادي والعشرين ومساهمتها في الاقتصاد القومي وبالتحديد التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي، وقد اتضح أن بلوغ الشركات الناشئة التنمية المستدامة في دول العالم الثالث يبدو معقدا ويحتاج وقتا أطول نوعا ما كما اتضحت أهمية دور هذا النوع من الشركات في درجة التحول الشامل نحو الاقتصاد الرقمي، رغم الصعوبات التي تواجهها الشركات الناشئة فهذه الأخيرة نظرا لحداثة

تجربتها في دول العالم الثالث تشكو من محدودية النفاذ للتمويل خصوصا في مرحلة الانطلاق، كما تشكو من ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا، صعوبة التسويق، إضافة إلى غياب نظام بيئي حقيقي وفعال خاص بها، وهذا ما يمكن اعتباره تحديا لحكومات تلك الدول في سبيل بلوغ التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي في القرن الحادي والعشرين من خلال اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة وابتكار منتجات صديقة للبيئة.

وفي مسعى تفعيل الأدوار الاقتصادية للشركات الناشئة للمساهمة في التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي في القرن الحادي والعشرين، تضع الدراسة الآتي:

- إيجاد حلول للعقبات التي تواجه الشركات الناشئة خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل، واستحداث آليات التأمين الملائمة لتغطية المخاطر؛
- وضع أنظمة مرافقة فعالة للشركات الناشئة بدءا من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة الاستغلال و التوسع؛
- دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة تخدم الشمول المالي الرقمي وتسمح بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق المهمشة؛
- الإسراع في تجسيد بنية تحتية تستوعب متطلبات وتطوير الشركات الناشئة على غرار التسويق الرقمي؛
- تنمية التوجه الرقمي لمنظمات الأعمال وتقبل التقنيات الرقمية التي تعزز مهاراتها لتقديم خدمات رقمية جديدة لتلبية احتياجات العملاء؛
- تطوير القوانين واللوائح والسياسات إضافة إلى المهارات البشرية الرقمية لبناء بنية تحتية رقمية مرنة وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
- توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية حتى تتمكن الشركات الناشئة من مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛
- زيادة الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب الشركات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها؛

- إجراء الدورات التدريبية في مجال التنمية المستدامة لأصحاب الشركات الناشئة؛
- تشجيع ودعم الشركات الناشئة الخضراء.

5- قائمة المراجع:

الربيع ,ق .(2023) .تقنيات التحول الرقمي وإستراتيجياته -نماذج عن قصص فشل ونجاح لشركات عالمية .-*مجلة المشكلة الإقتصادية والتنمية* .66 ,(02)*02* ,

بن عياد ,ج .(2022) .دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية) .جامعة .المدية (.Éd ,*مجلة الدراسات القانونية ,المجلد*)07العدد .157-174 ,(01

بوثليس ,ف .(2022) .الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كوفيد19 .*مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، التنظيم والاستراتيجية, Éd.) مؤسسة هيرودوت للبحث العلمي والتكوين , المجلد 06(العدد 02), 851-869.*

جاسم ,ج .ح .(2010) .*مقدمة في الاقتصاد الرقمي* .عمان :دار البداية ناشرون.

غريسي ,ص سي الطيب ,ه العبسي ,ع .(2021) .واقع و أهمية التحول الرقمي و الأتمتة) .م .ج أفلو (.Éd , *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية*-90 , *3*(2)،.109

محمد الهادي. (04 , 2021). تحديات واستراتيجيات التحول الرقمي للمصالح الحكومية ومنشآت الأعمال. *مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات* ، الصفحات 9-13.

فاتح غلاب. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنمية المستدامة . *مجلة إقتصاديات المال والأعمال*، *1*(1)، 78-93.

حجام العربي، طري سميحة. (2020). **التنمية المستدامة: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**. *مجلة الابحاث ودراسة التنمية*، 128.

العطرة بوجلال، و منير لواج. (2022). دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية* ، *02* (02)، 146-157.

رحالي حجيلة. (2014). التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية للتنمية المستدامة) . *مجلة المعارف العلمية*، 166.